النظام العالميّ

بين أسود ومُسَوَّد

بقلم: بأس الفرد

أما بعد:

فهذا نبأُ أسودٍ صوّب مذهب مُسَوَّدٍ من حيث لم يدري، أمّا الأولُ فرجل خرج من إفريقية مهاجرًا إلى أوروبا، حتى إذا تبوّأ لنفسه بها بيتًا، وقرّ بها عينا، انتسبَ إلى حيث ألقت به رحلها أم قشعم، **وقالَ غيرشاكٍّ ولا مرتاب:** "أنا أوروبيّ"، وقد صدق من وجه، وكذب من وجوه.

أما صدقه، فلأنّ النظام الدوليّ يوجب التسوية بين كل المنتسبين إلى جنسية ما، وقد تعلم أن الجنسية المنوطة بالحدود المرسومة دين الحداثيين الذي له يوالون، وعليه يعادون، فهذا شيء مشهور منقول نقل الكوافّ.

وأما كذبه، فما يعلم الناس من أنفسهم ضرورة، بأنّ هذا الإفريقي الذي لم يلبث أن خرج من أرضه أو ابنه ليسَا ومن كان أهله من أوروبا سواءً على كل جهة، ونحن وإن سمينا الأسود أو العربيّ أو البربريّ أو الروسيّ أو ما شئت فرنسيا أو إيطاليا أو ألمانيا أو إسبانيا، فعلى سبيل حكاية وتكلّف، ومجاز وتلطف، نعم، لسنَا نرى في نسبته إلى أرض مكثَ فيها برهة من الزمن حرج، ولكنّ مساواته بأهلها في التسمية مما لا يخفى قبحه على ذي نهية.

قال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة:

"فإنّ نسبةَ الراوي إلى بلدٍ وُلدَ به ونشَأ وقرأ ورَوَى ورُويَ عنه فيه أو فارَقَه ثم عاد إليه نسبةٌ صادقةٌ بكلِّ اعتبارٍ من هذه الاعتبارات التي ذكَرْنا، وقد اشترَكَ في استعمالِها المتقدِّمونَ

والمتأخِّرون؛ فأمّا إن كان ناقلةً من بلد بعدَ مولِدِه فما بعدَه على تدريج الأحوال إلى غيره فإنّ المتقدِّمينَ راعَوْا موضعَ استقرارِه، فهم إنّما ينسُبونَه إلى البلد الذي صار مُستقرَّه، ولذلك تجدُهم يقولون في أبي بكرٍ الصّدّيق وعُمرَ بن الخطّاب وعثمانَ بن عفّان ومن جرى مجراهم من الصّحابة الساكنينَ بالمدينة، رضي الله عنهم وأدام تشريفَها: إنهم مَدَنيُّون، معَ العلم بأنهم من مكَّةَ كرَّمها الله ومن غيرها. وكذلك يقولونَ فيمن استَوطَنَ بلدًا غيرَ بلده الذي وُلد به، فعلى هذا كان عملُ المتقدِّمينَ من أئمّة المحدِّثينَ وتبعَهم في ذلك المتأخّرون". اه

وقد تعلم أن ليسَت مدنية أبي بكر الصديق رضي الله عنه ومدنية الأنصار واحدة، إذ كانَ انتسابه إليها انتساب مهاجر، وانتسابهم انتسابَ من سكن سلفه الأرض قرونًا، حتى امتزجت بدمائهم وسرى ذكرها في عروقهم، وهذا أمر معروف ظاهر لا يشتبه.

فمن ثَمّ لم يزلْ بيض أوروبا يستنكفون عن نسبة سودها إليها، ويرون في تسويتهم بهم من كل وجهٍ عبثا ومكابرة، إمّا تعقّلا أحيانا، أو تكبّرا في أحايين، وأيُّ ذلك كان، فإنَّ هذا الوجه مما يصوّب مذهب رجلٍ ملتحف بالسوادِ في قطر آخر لم يزلْ كافرا بالحدود وأربابها، لا يرى لنظامهم طاعة، ولا يقر لهم بسلطان، قدْ طمس حدودهم، وكسر قيودهم، وكشف عوارهم، وخلع عن الأبصار إزارهم، بقول مسكت، ودليل مبهت، وصارم مسلول، وقبضة من أثر الرسول، حتَّى نازعهم حكمهم، وعاب آلهتهم، وسفه أحلامهم، حتَّى محّضوه العداوة، ورموه عن قوس واحدة، وما ذاك إلا لأنَّه أبى ما هم عليه من جهل خبّل عقولهم، وأفسد أذهانهم، وأغشى أبصارهم، على أنهم مقرون له بصواب ما هو عليه إذ لم ينفكوا يأبونَ تسويةَ غيرهم ممن نزل بأرضهم الساعة بهم مع أن ذلك موجبُ ما هم عليه منَ الانقياد للنظام الدولي وأحكامه، ذاك أن الدولة الحديثة توجب أن يكون الكل سواءً بحسب الجنسية لا الدينِ أو العرق، ولا ينتظم لهذا النظام أمرٌ إلا بهذا الأصلِ، ثم هذا يوجب ألا يكون الانتماء إلى أرضٍ ما ذا معنى أصلا، إذْ ليس عندهم من كان سلفه من أرض ما بأولى ممن كان حديث النزول بها.

لا أقول: ليس بنو آدم سواء في حقوقهم، بل إنهم كذلك لا يفضل بعضهم بعضا إلا بالتقوى، أمرا مبرما، وقضاء محكما، ولكننا إذ نسوي بينهم في العدل، فإننا نفرق بينهم في الاسم ودلالته، إذ الخروج عن ذلك سفسطة تقلبُ الأوصاف وتزيل الأسباب.

وبعد، فإن لازمَ هذا الأصل السيال ألا يكون أحد من الناس أولى بأرض ما من غيره، وعلى هذا فأيَّ حجة يدلي بها الفلسطيّ على اليهودي؟، وإذا كان هذا كذلك، ساغ أن يعلو القوي على الضعيف أبدا.

وليس عجبي ممن دان بدين القوم وخلع ربقة التوحيد من عنقه، وأبدى لهم سوءته، ولم يرضَ من الدين إلا الحروف المنثورة، والجمل المرسومة، كعجبي ممن أدركَ الحقّ واستدبر لازمه، فتراهُ على مخالفتهِ كل ما يوجبهُ النظام العالمي من دقيق أو جليل أشدّ الناس خضوعا لحكمه، وأيم الله لو كان هذا الجهول يرجع إلى مسكة من عقلٍ ما رضي بِذلّ الانقياد إلى المخلوق عوضا عن عزّ الانقياد إلى الخالق، على أنه عبد لربه رغبا ورهبا، ولو أنفقَ ملء السماوات والأرضين ما استطاعَ إلى الخروج عن عبوديته نقبا، فأين المفر والإله الطالب؟.

همّت "مُرَيْكَة" أن ستغلب ربّها

وليُغلبن مغالب الغلّاب